عدد خاص

الطوغانجية فى مصر فى القرن السابع عشر

إعداد

أ.د.فايزة محمد محمد حسن ملوك
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة دمنهور

عدد مهداه أبحاثه لروح أ.د.أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور
العدد الرابع و الستون - يناير -الجزء الرابع - لسنة 2025

الطوغانجية فى مصر فى القرن السابع عشر

أ.د.فايزة محمد محمدحسن ملوك

المقدمة

كان وضع الطوغانجية [1] يشبه وضع السباهية [2] فى نواح كثيرة من حيث اعتبارهم قوات عسكرية ،وذلك بحكم أن التقسيم الرئيسى لسكان الريف كان إما عسكريين ، أو رعايا [3] . كان معظم هؤلاء الطوغانجية (أو القناصة) من البلغاريين ، وكانت امتيازاتهم شبيهه بامتيازات الوينوقات [4] وهى أن تنظيمهم كان يشبه تنظيم المسلمين من حيث عدم دفعهم أية ضرائب باستثناء عدم انتظامهم فى أوجاقات [5] فضلاً عن أنهم كانوا يمنحون مثل

---

(1) الطوغانجية : هى من الكلمة التركية " طوغان " بمعنى صقر ، أو باز ، و(جى) أداة نسب تفيد النسبة أو الحرفة ، وعلى هذا ، فلفظ طوغانجى تعنى مُرمَى البازى " ويرأس هؤلاء الطوغانجى باشى (انظر : محمد على الأنسى ، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية) بيروت ، 1900 ، ص368) وهؤلاء من عساكر الجاويشية (انظر : محكمة دمياط الشرعية ، س47 ، ص222 ، م 440 بتاريخ 4 رجب 1017 هـ / 14 أكتوبر 1608 م) .

(2) السباهية : جند فرسان مفردها سباهى ،وقد وجدت بمصر أوجاقات السباهية الثلاث وهم : الجنوليان، والتفنكجيان ،والجراكسة ، وقد اختصت هذه الأوجاقات بالعمل فى الأقاليم ،والمحافظة على الأمن فيها (انظر : ليلى عبد اللطيف أحمد ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1978 ، ص448) .

(3) هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، الجزء الثانى ، ترجمة / أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، مصر ، 1971 ، ص 73 ، 74 .

(4) الوينوقات : من الكلمة التركية " وينوق " بمعنى العسكر (انظر : محمد على الأنسى ، المرجع السابق ، ص530) وعرف الاحتياطى منهم باسم (وينوق زوائدى) بمعنى العدد الزائد على الوينوقات ، كان يصل أعداد الوينوقات إلى 6000 ، يخصص 800 منهم سنوياً فى العاصمة ، وكانوا ملحقين بالخدمة فى القصور السلطانية (انظر : هاملتون جب ، هارولد بوون ، المرجع السابق ، جـ1 ، ص79 ، هامش 1 – 3) .

(5) أوجاقات : جمع (أوجاق) معناه الأول فى التركية الموقد ،والمدخنة ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أومدر ثم أطلق على أهله ، ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد ، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف ، وعلى الصنف من أصناف الجند (انظر : أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979 ، ص194) .

الوينوقات مساحات معينة من الأراضى كانت مركزة فى إقليم الروملى [6] (التى كانت أراضى العسكر محصورة فيه) نظير مهامهم ، ولا يدفعوا عنها ضرائب بشرط لا يسمح لغيرهم أن يمتلكوها ، وإن كان بإمكانهم . مثل الوينوقات المسيحيين . أن يسمحوا للأغراب بأن يعملوا مؤقتاً على أراضيهم، وإن لم يكن بالإمكان أن يؤدى استمرار هؤلاء الأخيرين فى استعمالها إلى اكتسابهم حق المطالبة بها ، وكان على أقاربهم . مثل أقارب الوينوقات فى حالة فلاحتهم للأرض الخاصة بهم ألا يقتصروا على دفع الجزية بل كان عليهم كذلك أن يدفعوا الرسوم المقررة عليهم التى كانوا يدفعونها لبك [7] السنجاق [8] لأنهم لم يسجلوا باعتبارهم رعايا لأى سباهى ،وكان محرماً تحريماً باتاً على السباهية أن يتدخلوا فى شئون الطوغانجية (مثل الوينوقات) إلا إذا أخذ هؤلاء تصرفات أراضى الإقطاعات المنزرعة بالفعل ،وهو ما كان يحدث أحياناً ،وفى هذه الحالة كان عليهم أن يدفعوا كل الرسوم العادية المتعلقة بهذه الأراضى (العشر) ،وإذا ما كشفوا عن أراضى إقطاع جديدة كانوا يقومون بذلك بشروط شبيهة بتلك السارية على الرعايا [9] .

وكان من الممكن أن تنتقل مزايا الطوغانجية إلى ورثتهم بشرط أن يفى هؤلاء بالواجبات المقررة عليهم ، ويبدو أن الرعايا العاديين كانوا يهدفون فى بعض المناسبات إلى السماح

---

(6) إقليم الروملى : " روم إيلى " ظل اسم الروم يطلق على بلاد بيزنطة ، أطلق هذا الاسم أيضاً على أجزاء من= =الممالك العثمانية فى أوربا (انظر : شمس الدين سامى ، قاموس تركى ، درسعادت ، 1317 هـ / 1899 م) .

(7) بك : تعنى كبير ، أو أمير ، أو حاكم ، أو رئيس ، أو آمر (انظر : محمد على الأنسى ، المرجع السابق ، ص155) وكانت البكوية هى أرفع المناصب التى يتطلع إليها أكثر المماليك طموحاً ،وكان البكوات من كبار موظفى السلطان ، ويقوم الباشا ممثله فى مصر بتعيينهم فى حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة ، وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين (انظر : جلال يحيى ، مصر الحديثة 1517 – 1805 ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1982 ، ص167) .

(8) السنجاق : أو سنجق (صنجق) كلمة تركية بمعنى لواء ، أو علم ، أو راية (انظر : محمد على الأنسى ، المرجع السابق ، ص 300) وفى مصر كان لفظ صناجق يعنى إما حكاماً فعليين على بعض الأقاليم وإما مجرد رتبة أو وظيفة ،وعلى أية حال كانت الصنجقية أسمى الرتب فى مصر العثمانية (انظر : إبراهيم يونس محمد سلطح ، تاريخ مصر العثمانية من (923 – 1311 هـ / 1517 – 1719 م) من خلال مخطوط " تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب " ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير ، آداب الإسكندرية ، قسم التاريخ ، عام 1981 ، ص31 ، هامش 2) .

(9) هاملتون جب ، وهارولد بوون : المرجع السابق ، جـ1 ، ص79 ، 80 .

لهم بدخول فرقة الطوغانجية ، من الواضح أنهم كانوا يفعلون ذلك لكى يتهربوا من التزاماتهم ، فالقانون كان ينص على أن قيامهم بهذا العمل لا يفقدهم وضعهم كرعية [10] . أما وظيفتهم فكانت تربية البواشق (الصقور) التى يستخدمها السلطان فى بلاطه رغبة منه فى استخدامها فى رحلات الصيد [11] إلى جانب تكليفهم بجلب الصقور من مصر لسد احتياجات البلاط العثمانى [12].

كان يرأس هؤلاء الطوغانجية ، الطوغانجى باشى [13] وكانت مهمته معاينة الصقور الجيدة بواسطة هؤلاء ، وإرسالها إلى استانبول عن طريق ميناء دمياط ، وكان يتم جلبها سواء من القاهرة لاسيما من هضاب ووديان منطقة هضبة المقطم لاشتهارها بأنواع جيدة من هذه الصقور مثل شاهين ، والزاجانوس ، والبلايان [14] ، أو من دمياط لاشتهارها أيضاً بمثل هذه الأنواع الغالية الثمن [15].

على أية حال كان سيطرة العثمانيين على مصر فى سنة 923 هـ / 1517 م بداية لتقوية الصلات بينهما جاءت ممثلة فى مختلف السلع ، والبضائع ،والثروة الحيوانية إلى جانب الطيور الجارحة المستخدمة فى عمليات الصيد ، وعلى رأسها الصقور ،والتى حرص السلاطين العثمانيين على الحصول على أعداد كبيرة منها لاستخدامها فى رحلات الصيد . وقد تركز تجارة هذا النوع من الطيور فى أيدى صيادها سواء من القاهرة ، أو دمياط ، أو البرلس باعتبارهما أكثر المناطق لايواءها ، ثم يقوم بشرائها منهم ملتزمو [16] مينائى دمياط

---

(10) هاملتون جب ، هارولد بوون : المرجع السابق ، جـ1 ، ص79 ، 80 ، جـ 2 ، ص73 – 76 .

(11) نفسه : المرجع السابق ، جـ 1 ، ص80 .

(12) محكمة دمياط الشرعية : س 52 ، ص91 ، م 252 بتاريخ 10 شعبان 1021 هـ / 6 أكتوبر 1612 م ، نفسه ، س62 ، ص46 ، م 60 بتاريخ 10 شوال 1025 هـ / 21 أكتوبر 1616 م .

(13) باشى : هى من الكلمة التركية (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس وذلك بوضعها قبل اسم الصنعة أو الوظيفة مثل باشكاتب ، أو فى آخرها مثل حكيمباشى ،ويلزم فى الحالة الأخيرة أن تلحق بالشين ياء هى ياء الإضافة فى التركية ،ويكون المعنى رئيس الحكماء ،ويمكن أن تستخدم مفردة (باش) وذلك فى قول الجبرتى (وفى ثانى عشر شعبان سنة 1106 هـ / طلع أحمد بك بموكب مسافراً باش على ألف عسكرى إلى أنكروس (هنغاريا (انظر : أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص36) .

(14)Shaw , S. J., Ottoman Egypt in The age of the French revolution Cambridge Massachustter , 1964 , p275

(15) محكمة دمياط الشرعية : س45 ، ص17 ، م 168 بتاريخ 15 جماد آخر 1016 هـ / 7 أكتوبر 1607 م.

(16) أدار العثمانيون الأراضى المصرية منذ عام 923 هـ / 1517م حتى منتصف القرن السابع عشر عن طريق نظام الأمانات أو المقاطعات على أساس أن كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون (أمانة) أو (مقاطعة) وكان يشرف على كل مقاطعة عامل مسئول عن المال الميرى المقرر عليها ، وكان هذا العامل يقوم بدور

والبرلس لإرسالها لاستانبول ،وكان الملتزم يدفعها ثمنها سنوياً ثم خصمها من جملة المستحق عليه للديوان العالى ،والخزينة السلطانية [17] .

اعتادت الدولة العثمانية فى كل سنة إرسال رسولاً من قبلها إلى مصر ليقوم باختيار عدد من الطوغانجية يرأسهم الطوغانجى باشى من أوجاق الجاويشية [18] بمصر لصيد الصقور من أصحابها سواء صياديها أو ملتزم الثغر [19] ، والتى كان يصل عددها ما بين 800 –

الملتزم قبل تطبيق نظام الالتزام ، وإن لم يكن مثل الملتزم فلم تكن له أرض أوسية ، فكان يتقاضى أجراً مقابل عمله شأنه فى ذلك موظفى نظام الالتزام ، ولكن نظام الأمانات لم ينجح فى تحقيق أهدافه بسبب الأساليب غير المشروعة التى اتبعها المشرفون لزيادة متحصلاتهم ، وعدم تسديد المال الميرى ، كما أن الفوضى التى استخدمت فى تقدير الضرائب ،وجمعها أرهقت الفلاحين مما اضطرهم لترك أراضيهم دون زراعة ، فاضطرت الدولة العثمانية إلى تطبيق نظام الالتزام فى مصر ، ومن الملاحظ أنها لم تبتكر هذا النظام فقد كان معمولاً به فى بعض الأقاليم التى خضعت لها سواء فى الأناضول ، أو فى البلقان ، أو فى شمال العراق (انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 1986 ، ص86 – 89) .

(17) عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد (89) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995 ، ص348 ، 349 . **الخزينة السلطانية** كانت تعرف أيضاً باسم " الخزينة الإرسالية " وهى فائض واردات مصر على مصاريفها ، أى المال المرسل إلى السلطان ،وكانت مخصصات هذه الخزينة ترسل إلى السلطان باحتفال مهيب حتى أواخر القرن الثامن عشر وقد اختص أحد البكوات الصناجق ،ويعرف بأمير الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزنية الإرسالية ،وكان هذا المنصب دورياً يتولاه البكوات الصناجق بالتناوب كمنصب أمير الحج ، وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سدادرة (قادة) من الفرق السبعة فى مصر ، ومجموعة من جنود تلك الفرق (انظر : ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص357 – 370) .

(18) محكمة دمياط الشرعية : س 47 ، ص222 ، م 440 بتاريخ 4 رجب 1017 هـ / 14 أكتوبر 1608م ؛ نفسه ، س52 ، ص91 ، م 252 بتاريخ 10 شعبان 1021 هـ / 6 أكتوبر 1612 م .

(19) الجاويشية : من الكلمة التركية جاووش (Cavus) بجيم مشربة ، وواو مضمومة ،وهى مشتقة من المقطع التركى جاو (cav) الذى يدل على الصياح والنداء ، والصوت ،و الصيت ، والجاويش منصب عسكرى= =وجد فى دولة الغزنويين والقرخانيين ،والسلاجقة ،ودخلت هذه الكلمة فى اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص59 ، 60) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر (931 هـ / 24 – 1525 م) من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا ،والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهزوم ، والذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى ،وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا ،والديوان العالى ،وكان يحق للباشا ملئ المناصب الخالية من الجاويشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الإنكشارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر ، ترجمه وقدم له وعلق عليه الدكتور / أحمد فؤاد متولى ، دار الهانى للطباعة ، القاهرة ، 1986 ، م 7 ، ص27) .

1000 صقر يتم إرسالها عبر ميناء دمياط إلى استانبول ، وفى سبيل ذلك كان يخصص من خزينة مصر نحو 13.748 بارة [20] سنوياً لتخزين ونقل هذه الصقور ، فضلاً عن مبلغ 6257 بارة لإطعامها لكن منذ عام 1107 هـ / 1695 – 1696 م تم إلغاء هذه النفقات [21] إذ لم تشر وثائق محكمة دمياط مع نهاية القرن السابع عشر إلى دور الطوغانجية فى جلب الصقور لصالح الدولة العثمانية نظراً للأزمات السياسية التى كانت تمر بها مصر فى تلك الفترة ، والمتمثلة فى الصراع بين البيوتات المملوكية مما أدى بالسلب على الأوضاع الاقتصادية ،وبالتالى أثر على إيرادات الخزنية التى كانت تمول عملية جلب الصقور .

هذا وقد حظيت دمياط بنصيب كبير من قبل الدولة العثمانية فى الحصول على صقورها سواء بشرائها من صياديها على يد الطوغانجية ، أو بشرائها من ملتزم ثغر دمياط .

ويوضح الجدول التالى أعداد الصقور المرسلة من دمياط عبر مينائها إلى استانبول بإشراف الملتزم [22]

---

(20) البارة : أو النصف فضة وهى نقد عثمانى ،وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات " أخشا " وسرعان ما اختلف مركز " الأخشا " باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أى (1.11 جرام) ثم انخفض وزنها فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى ،وقل ما فيها من فضة ،وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة 1260 هـ / 1844 م أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول ،ومصر على السواء ،وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العملية التجارية فى مصر (انظر : عبد الرحمن فهمى ، النقود المتداولة أيام الجبرتى ، بحث منشور ضمن كتاب " بحوث ودراسات عن عبدالرحمن الجبرتى " بإشراف أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص573) .

(21) Shaw , S. J., : op.cit, p. 275 تضارب رأياً آخر مع ستانفورد شو فيما يتعلق بالمبلغ المخصص لنقل الصقور من مصر إلى استانبول فعرض هذا الرأى مبلغ 13.348 بارة وهوأقل بنحو 400 بارة عن المبلغ المشار إليه من قبل (انظر : ليلى عبد اللطيف أحمد ، المرجع السابق ، ص355) لكن يمكن القول أن الفارق فى المبلغ ليس بكثير وإن هذا خاضع للنسبة التقريبية لقيمة المبلغ المخصص لهذا الغرض من الخزينة المصرية .

(22) محكمة دمياط الشرعية : س45 ، ص71 ، م 168 بتاريخ 15 جماد آخر 1016 هـ / 7 أكتوبر 1607 م ، نفسه ، س47 ، ص 222 ، م 440 بتاريخ 4 رجب 1017 هـ / 14 أكتوبر 1608 ؛ نفسه ، س 52 ، ص91 ، م 252 بتاريخ 10 شعبان 1021 هـ / 16 أكتوبر 1612م ؛ نفسه ، نفس السجل ، ص 27 ، م 132 بتاريخ 28 شعبان 1022 هـ / 13 أكتوبر 1613 م ؛ نفسه ، س 62 ، ص 46 ، م 61 بتاريخ 10 شوال 1025 هـ / 21 أكتوبر 1616 م ؛ نفسه، س 60 ، ص 48 ، م 96 بتاريخ 8 شوال 1028 هـ / 18 سبتمبر 1619 م ؛ نفسه ، س76 ، ص56 ، م 201 بتاريخ 24 محرم 1041 هـ / 22 أغسطس 1631م ؛ نفسه ، س 81 ، ص 40 ، م 79 ، بتاريخ 2 جماد أول 1045 هـ / 14 أكتوبر 1635 م ؛

السنة	عدد الصقور	الدوغنجي باشي المكلف بجمعها	المبلغ المخصص من قبل الخزينة المصرية لجمع الصقور بالنصف فضة
1016 هـ / 1607 م	30	الأمير محمد جاويش	5814
1017 هـ / 1608 م	//	// مصطفى //	-
1021 هـ / 1612 م	//	// أحمد //	-
1022 هـ / 1613 م	//	// أحمد //	-
1025 هـ / 1616 م	//	// إبراهيم //	5994
1028 هـ / 1619 م	//	// محمد //	6110
1041 هـ / 1631 م	//	// رضوان //	57104
1045 هـ / 1635 م	//	// أحمد //	6000
1054 هـ / 1644 م	//	// أحمد //	-
1063 هـ / 1653 م	//	// على //	-
1085 هـ / 1674 م	//	// أحمد //	6210
1086 هـ / 1675 م	//	// محمد //	5614

يلاحظ من الجدول السابق أن أعداد الصقور المطلوبة كانت ثابتة فى تلك السنوات ،وهذا يعنى أن دمياط حددت حصتها من هذه الصقور المرسلة بنحو ثلاثين من جملة المطلوب إرساله ، مما يدل على إسهام دمياط فى تمويل الدولة العثمانية بهذه الصقور وإن كان جاء بنسبة صغيرة مقارنة بالعدد الإجمالى الذى تراوح ما بين 800 – 1000 كما أشرنا سابقاً وهذا يؤكد مدى حرص الدولة العثمانية فى حصولها على أجود الأنواع من بعض مناطق مصر الشهيرة بها بما يلائم احتياجاتها لرحلات الصيد ، وقد تم اختيار عدد من الطوغانجية يرأسهم الطوغانجى باشى من الأمراء من طائفة الجاويشية ليتولوا مهمة جلب هذه الصقور من قبل صياديها بإشراف ملتزم دمياط الذى يتولى مهمة صرف الأموال المخصصة من الخزينة المصرية على هذا الشأن ،وفى بعض الأحيان كان الملتزم يقوم . فى حالة عجز الخزينة فى توفير تلك الأموال المخصصة لذلك . بدفع هذه الأموال من جملة ما يستحق عليه من المال الميرى نظير التزامه [23]. وإن لاحظ أن قيمة هذه الأموال اختلفت فى بعض السنوات ما بين الزيادة والنقصان . مع الإشارة إلى أن بعض السنوات

نفسه ، س89 ، ص 190 ، م 423 بتاريخ 6 جماد آخر 1054 هـ / 10 أغسطس 1644 م ؛ نفسه ، س103 ، ص89 ، م 15 بتاريخ 4 شوال 1063 هـ / 28 أغسطس 1653 م ؛ نفسه ، س130 ، ص51 ، م 98 بتاريخ 18 جماد أول 1085 هـ / 20 أغسطس 1674 م ؛ نفسه ، س134 ، ص 414 ، م 630 بتاريخ 28 جماد أول 1086 هـ / 20 أغسطس 1675 م .

(23) محكمة دمياط الشرعية : س62 ، ص 46 ، م 61 بتاريخ 10 شوال 1025 هـ / 21 أكتوبر 1616م. انظر الملحق رقم (1).

الأخرى لم تشر الوثائق الخاصة بها إلى قيمة الأموال المنصرفة فى ذلك . ويرجع ذلك إلى تأرجح أسعار هذه الصقور ما بين الزيادة والنقصان تبعاً لاختلاف أنواعها ، لكن على أية حال فإن قيمة هذه الأموال مهما اختلفت فهى تمثل . إلى جانب الأموال الأخرى المخصصة لجلب الصقور من مناطق أخرى كالقاهرة ، والبرلس . نسبة كبيرة من الخزينة المصرية مما كان يؤثر على إيراداتها بشكل واضح . ولكن بمرور الوقت ألغيت هذه الأموال المخصصة لذلك فى نهاية القرن السابع عشر كما ذكرنا من قبل .

ومما يدل على حرص الدولة العثمانية على إرسال الصقور فى معيادها كان ترسل إنذاراً بالعقاب لملتزمى ثغر دمياط ،و البرلس ،وحاكم القاهرة بسبب تأخرهما فى إرسال الصقور المطلوبة فى ميعادها ،ومن أجل ذلك كانت الأوامر السلطانية التى كانت تصدر إلى هؤلاء تتضمن العدد المطلوب من الصقور ،وتخصيص المبلغ لشرائها وإطعامها ونقلها ،ونوعية هذه الصقور ، مع الإشارة فى آخر هذه الأوامر إلى التأكيد على التزامهم فى إرسالها بوجه السرعة ، وعدم التأخر إلا وسيكونوا عرضة للعقاب [24] .

على أية حال لقد ساهمت مصر بدور واضح فى تمويل البلاط العثمانى . إلى جانب سلعها . بصقورها الجيدة فلم تتوان فى سنة من السنوات . رغم الأزمات التى كانت تمر بها فى تلك الفترة . فى التزامها فى إرسال الأعداد المقررة عليها من الصقور خشية من عواقب التأخير من قبل الدولة العثمانية ،وهذا يعنى أن مصر كانت تمتع بخيرات وفيرة ومختلفة من سلع ،ومؤن ، وثروة حيوانية ،وطيور جارحة لفتت أنظار الدولة العثمانية لها لاستفادة من هذه الخيرات باعتبارها من أهم ولاياتها .

(24) محكمة دمياط الشرعية : س 45 ، ص 71 ، م 68 بتاريخ 15 جماد آخر 1016 هـ / 7 أكتوبر 1607 م انظر الملحق رقم (2) .

ملحق (1)

عنوان الوثيقة :

المصدر: سجلات محكمة دمياط

رقم السجل : 62 رقم الصفحة : 46

المادة وتاريخها : م 61 بتاريخ 10 شوال 1025 هـ / 21 أكتوبر 1616م.

لدى سيدنا ومولنا شيخ الإسلام حاجى أفندى دام مجده

أشهد عليه فخر الامثال والأعيان محمد جاويش ابن المرحوم قدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام الأمير سنان بك المعين الشيخ أحمد ذى الأمر المحضر على يده من الديوان العام المؤرخ لثانى عشر شهر رجب سنة تاريخه أخره بطلب الشواهين من الثغر للأعتاب الشريفة شهوده الاشهاد الشرعى فى صحته وسلاته وطواعيته واختياره إنه قبض وتسلم من مال الديوان السعيد بالثغر المذكور الجارى فى تحويل قدوة الأمجاد حاوى المحامد الجناب العالى الأمير محمد ابن المرحوم الجناب العالى الأمير خضر الرومى الملتزم الآن بمقاطعة الثغر دام مجده من الأنصاف الفضة العددية معاملة تاريخه باالديار المصرية خمسة ألاف نصف وتسعمائة نصف وأربعة وتسعون نصفا عن ثمن الثلاثين طايرا الشواهين المذكورة بالأمر المذكور أعلاه وكلفة وأجرة المركب على العادة ولم يتأخر من ذلك شئ قل ولأجل وصدقه على ذلك الأمير محمد الملتزم المشار إليه أعلاه التصديق الشرعى بالطريق الشرعى وبمقتضى ذلك صار الأمير محمد المشار إليه يستحق المحاسبة بذلك من مال المقاطعة فى الثغر المذكور الاستحقاق الشرعى فى الطريق الشرعى باعترافها بذلك الاعتراف الشرعى وثبت الاشهاد عليهما بذلك كما شرح أعلاه لدى مولانا قاضى القضاه المومى إليه أعلاه بشهادة شهودة الثبوت الشرعى جرى ذلك وحرر فى عاشر شهر شوال الذى هو من شهور سنة عشرين وألف ختمت بالخير

ملحق (2)

عنوان الوثيقة :

المصدر: سجلات محكمة دمياط

رقم السجل : 45 رقم الصفحة : 71

المادة وتاريخها : م 168 بتاريخ 15 جماد آخر 1016 هـ / 7 أكتوبر 1607 م

أقضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين المحفوف بعناية الملك المعين الحاكم الشرعى بثغر دمياط المحروس زيدت فضايله وقدوة الأمجاد حاوى المحامد أوحد المعتمدين بها زيد مجده يتضمن إعلامهم إنه ليس بخاف عنهم ما جرت العادة به فى كل سنة من جمع طيور الاصطياد الشواهين الصقور وتجهيزهم إلى الأعتاب الشريفة السلطانية على العادة وقد آن الآوان لذلك ولم يبق عذر مقبول والمطلوب من الشواهين ثلاثون طايرا وعلى أمير الثغر حالا وصول هذا الأمر اليهم بالاجتهاد التام فى سرعة تحصيل الطيور المطلوبة منه وتجهيزها فى السرعة والعجلة من غير حادث ولا مظلمة صحبة المعين فيه فخر الأمثال محمد جاويش زيد قدره والحذر كل الحذر من الغفلة والتهاون والتقصير قولا واحدا وأمرا جازما ونؤكد فى ذلك غاية التأكيد فليعتمد ذلك ولا يعمل به بغير عذر ولا حجة تحريرا فى خامس عشر جماد الآخر سنة ست عشر ة وألف بمدينة مصر

المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

محكمة دمياط الشرعية :

ثانياً : القواميس :

1- شمس الدين سامى : قاموس تركى ، درسعادت ، 1317 هـ / 1899 م .

2- محمد على الأنسى : الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية) بيروت ، 1900 .

ثالثاً : رسائل غير منشورة :

1- إبراهيم يونس محمد سلطح : تاريخ مصر العثمانية من (923 – 1131 هـ / 1517 – 1719 م) من خلال مخطوط " تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب " ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير ، آداب الإسكندرية ، قسم التاريخ ، عام 1981 م .

رابعاً : المراجع العربية :

1-أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979

2- دكتور / جلال يحيى : مصر الحديثة 1517 – 1805 ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1982

3- دكتور / عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد (89) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995 .

4- دكتور/ عبد الرحمن فهمى : النقود المتداولة أيام الجبرتى ، بحث منشور ضمن كتاب " بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتى " بإشراف أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976.

5- دكتور / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 1986.

6- دكتورة / ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1978 .

7- هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، جزءان ، ترجمة د/ عبد الرحيم مصطفى ، د/ أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، 1971 ، 1972 .

خامساً : المراجع الأجنبية :

Shaw , S.J., Ottoman Egyptian The age of the French Revolution Cambridge Massachustter , 1964 .